PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة)

أ. علي بقشيش – جامعة الاغواط-

ملخص

تحولت قضية الفساد في الدول النامية من مجرد قضية محلية إلى قضية تحضي باهتمام الدوائر السياسية الحكومية و الهيئات و المؤسسات الدولية ، و أخذت القضية تأخذ حيزا مهما في سلم الأوليات الحكومية و في برامج الأحزاب السياسية نظرا لما يترتب على تفشي هذه الظاهرة من أثار سلبية بالغة الضرر بالمجتمع ككل,وقد وجدت الحكومات والهيئات والمنظمات الدولية أن علاج هذه الظاهرة و محاصرتها على الأقل لا يمكن أن يحدث دون اعتماد على إستراتيجيات متعددة الجوانب فالفساد لا يمثل ظاهرة منعزلة عن الإطار المجتمعي الذي ينمو فيه بل هو عرض لمشكلات قائمة، لذلك فإن أية إستراتيجية لا تؤخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت و ساعدت على نمو و تفشي هذه الظاهرة و الآليات التي تساعد على إعادة إنتاجها في مناحي الحياة المتعددة لن تكون إستراتيجية ناجحة . ستحاول أن تجيب عنه هذه الورقة من خلال طرح الإشكالية التالية: ماهي تأثيرات ظاهرة الفساد الإداري على برامج التنمية؟ وماهي الحلول الناجعة للتخلص من هذه المعضلةأو الحد من أثارها السلبية؟.

مقدمـــة:

تعتبر ظاهرة الفساد في الوقت الراهن من أشد الظواهر التي تشد اليها العديد من المناقشات السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء على الصعيد المحلي أو الجهوي أو الدولي، و أصبح هذا المصطلح يسوق لأغرض متعددة فتارة هو خطاب الأنظمة السياسية، وتارة أخرى برنامجا سياسيا لأحزاب ومنظمات،ومرات أخرى موضوعا للدراسات و المناقشات.

و يتفق الجميع على أن الفساد ظاهرة مرفوضة أخلاقيا وسياسيا واجتماعيا اقتصاديا ، ومع هذا الرفض فإنها موجودة و منتشرة في جميع البلدان و تصيب العديد من منظمات الأعمال الخاصة و العامـــــة وكذلك الأجهزة و الإدارات الحكومية، فلا يوجد على وجه الأرض ذلك المجتمع الفاضل الذي يخلو تماما من الفساد ، ولكن السؤال المطروح هو حول حجم الفساد و اتساع دائرته و تشابك حلقاته و ترابط آلياته بدرجة كبيرة جدا مما يهدد مسيرة التنمية و يضرب استقرار الدول و المجتمعات والملاحظ أن من يمارس الفساد الإداري هم أناسا في مختلف مستويات الهيكل التنظيمي للدولة والمؤسسات و المواقع الاجتماعية و السياسية, و ظاهرة الفساد ليست مقتصرة على فئة بذاتها أو طبقة اجتماعية معينة ، و لعل اخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل و قيم المجتمع, مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد و تجد له ذرائع مما يبرر استمراره حتى أن الرشوة و العمولة أخذت تشكل تدريجيا مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية.

و بالنسبة للجزائر فقد شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هذه الوضعية الخطيرة الناتجة عن تفشي ممارسات الفساد في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 29 افريل 1999 عندما قال "بان الجزائر دولة مريضة بالفساد... دولة مريضة في إدارتها مريضة بممارسات المحاباة, مريضة بالمحسوبية و التعسف بالنفوذ و السلطة و عدم جدوى الطعون و التظلمات... مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع هذه الأمراض أضعفت الروح المدنية و أبعدت القدرات و هجرت الكفاءات و نفرت أصحاب الضـــمير و شوهت مفهوم الدولة و غاية الخدمة العمومية"

إن العديد من المفكرين و المهتمين بالتنمية و التطوير يكتبون على الإصلاح في مختلف المجالات دون معاينة موضوعية وتشريح للواقع و معرفة الأسباب الكامنة وراء الفشل الذي عرفته جل محاولات التنمية, انه من الضروري الوقوف على تحديد دقيق لمفهوم الفساد و مختلف تجلياته و التعمق في أسبابه و أثاره, و مقارنة ما هو مطروح على المستوى النظري و الأكاديمي مع الممارسة اليومية التي أصبح فيها الفساد صفة ملازمة لجل الممارسات الإدارية, و هذا ما ستحاول أن تجيب عنه هذه الورقة من خلال طرح الإشكالية التالية: ماهي تأثيرات ظاهرة الفساد الإداري على برامج التنمية؟ وماهي الحلول الناجعة للتخلص من هذه المعضلةأو الحد من أثارها السلبية؟.

سنحاول أن نجيب عن هذه الإشكالية من خلال العناصر التالية:

ـــ مفهوم الفساد وأهم عناصره، أسباب الفساد ، مظاهر الفساد وتجلياته

أثار الفساد ،طرق معالجة الفساد ، خلاصة واستنتاجات

1- مفهوم الفساد الإداري:

الفساد لغة مصدره فسد يفسد فسادا و هو ضد الصلاح و قيل الفساد نقيض الصلاح, و في الاصطلاح الفساد هو خروج الشيئ عن الاعتدال قليلا أو كثيرا و يستعمل في النفس و البـــدن و الأشياء الخارجة عن الاستقامة. (1) و في الاصطلاح الشرعي هو عرف الفساد بأنه جميع المحرمات و المكروهات فهو العصيان لطاعة الله تعالى طبقا لتفسير الآية القرآنية الكريمة: "ظهر الفساد في البر و البحر. بما كسبت ايدى الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" (2), و قد وردت كلمت الفساد في القران الكريم في خمسين موضعا كقوله تعالى: " و أن تولى سعي في الأرض ليفسد فيها و يهلك الحرث و النســـل و الله لا يحب الفساد" (3). و قوله تعالى: " و أحسن كما أحسن الله إليك و لا تبغي الفساد في الأرض " (4). و قوله تعالى" "فأكثروا فيها الفساد" (5).

و نظرا لخطورة الفساد فقد تكرر في مناسبات عديدة في القران الكريم و لهذا امرالله سبحانهو تعالى بمعاقبة المفسدين في الأرض بحسب درجة الإفساد الذين يقومون به.

من الناحية الأكاديمية و في غياب تعريفا موحدا و متفقا عليه للفساد الإداري فقد تعددت التعاريف و المفاهيم و تنوعت بحسب زاوية الدراسة أو التخصص الذي يتناوله, و سنحاول في هذه الورقة أن نقتصر على ذكأهم التعاريف.

أـــ تعريف هنتغتون HUNTINTON: الذي يرى أن الفساد هو:"سلوك للموظف العام ينحرف على المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف و غايات خاصة"(6)

تـــ تعريف روبرت تلمان R telmane: عرف الفساد بأنه "يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا ، وتتم معظم المعاملات في سرية نسبية ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة و توظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات وما إلى ذلك"(7)

ج ـــ تعريف الدكتور احمد رشيد: الفساد الإداري هو تصرف لا أخلاقي و سلوك وظيفي سئ و فاسد خلاف الإصلاح هدفه الانحراف و الكسب الحرام و الخروج على النظام لمصلحة شخصية." (8)

حاولت هذه التعاريف تفسير الفساد الإداري على انه انحراف عن القواعد و المعايير المعمول بها و تحوير لوظيفة الإدارة العامة من خدمة الصالح العام إلى خدمة المصالح الشخصية.

د- و قد ساهمت بعض المنظمات الدولية في إعطاء بعض الأوصاف و الأفعال التي تصنف تحت دائرة الفساد, فقد عرف مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الفساد بأنه: "القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب أو إساءة استغلال لمواقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعا لمزية او سعيا للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر." (9)

كما وضع صندوق النقد الدولي في تقريره لسنة 1997 تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي:" إساءة استعمال الوظيفة عامة للكسب الخاص, فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء لمناقصة عامة, كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين أو تحقيق إرباح خارج إطار

قوانين, كما يمكن إن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة و ذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة. " (10)'

لقد تعددت تعاريف الفساد و لكنها تشترك في بعض العناصر نذكر أهمها:

إن الفساد انحراف أخلاقي لبعض الأشخاص سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

الفساد هو تصرف في الأملاك العمومية خدمة للمصالح الخاصة.

الفساد هو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة من اجل تحقيق المصلحة الشخصية.

إن الفساد لا يعني بالضرورة حصول الموظف العام على رشوة و إنما يعني استغلال المركز. بما يخالف القواعد الموضوعية.

إذن الفساد ظاهرة أخلاقية و اجتماعية و سياسية و اقتصادية غير سوية توجد في كافة بلدان العالم و ان اختلفت خطورتها من دولة إلى أخرى, و ينتشر الفساد في البيئة الاجتماعية و السياسية التي تتصف بما يلي:

ضعف المنافسة السياسية نتيجة لغياب الديمقراطية و حصانة كبار المسؤولين من المتابعة و المسائلة والملاحقة.

ضعف تنظيمات المجتمع المدني التي تهتم بمحاربة الفساد.

نمو اقتصادي منخفض و غير منتظم وضعف الأجور وتدنى مستوى المعيشة للعاملين.

ـــ غياب الآليات و المؤسسات التي تعمل على مكافحة الفساد أو عدم فعاليتها. (11)

2- **أسباب الفساد:** تختلف أسباب الفساد من مجتمع على آخر إلا إن طرق ممارسته متشابهة إلى حد كبير ، و سنحاول أن نحصر أهم الأسباب الفساد في ما يلي:

2-1- الأسباب السياسية: تعتبر العوامل السياسية من أهم العوامل المساعدة على ظهور الفساد و نموه و انتشاره لما توفره من بيئة مناسبة و يتجلى ذلك من خلال :

اعتماد الولاء السياسي كمعيار في تعيين القيادات الإدارية في المواقع والمناصب المهمة،

تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف و بقليل من الخضوع للمسائلة،

ضعف المجتمع المدني و تهميش دور مؤسساته في كثير من الدول النامية،

غياب الديمقراطية و التداول على السلطة، ونعدام الفصل بين السلطات و ضعف المحاسبة و المسائلة،

تفشي البيروقراطية الإدارية والمغالاة في المركزية.....(12)

وتعتبر هذه الأسباب هي سمات المجتمعات المتخلفة التي تسيطر عليها أنظمة شمولية تغيب فيها الممارسات الديمقراطية واليات المحاسبة والمتابعة.

2-2- الأسباب الاقتصادية:هناك جملة من الأسباب الاقتصادية للفساد نذكر البعض منها فيما يلي :

تدخل الحكومة في في الأنشطة الاقتصادية بحيث أن الأفراد يميلون إلى دفع الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد و النظم و الإجراءات العامة ، و يظهر

هذا التدخل الحكومي في خلق القيود على الاستيراد، و منح الإعانات الحكومية ، والتحكم في الأسعار .....الخ

انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي ومن ثم يقبل الموظفين على تقاضي الرشاوى لتحقيق التوازن في الإنفاق الخاص (الدخل و الاستهلاك).(13)

وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع وهو ما يغري المسؤولين بممارسة أعمال الفساد بصورة اكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة .

2-3- الأسباب الاجتماعية و الثقافية: هناك أسباب اجتماعية و ثقافية تساهم في ظهور الفساد و انتشاره بين أفراد المجتمع، نذكر في ما يلي:

طبيعة المجتمع و بروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية له أثر كبير في تفشي الفساد فانتشار الولاءات الأسرية والأثينية و القبلية و الجهوية على حساب المصالح الوطنية يؤدي إلى نمو بيئة فاسدة تشجع أعمال الفساد.

يسود في بعض المجتمعات نظرة نفعية تبرر نهب المال العام لكونه لا يخص شخص بعينه و بالتالي فهو حق مشاع للجميع ، وكل ما نجح الموظف في تعظيم استغلال منصبه و رغبته في الثراء و الربع أعتبر ذلك نوعا من أنواع الدهاء و المهارة و الذكاء(14)،

تعقد القوانين الضريبية و صعوبة فهمها مما يتيح لمفتشي الضرائب سلطة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية ،

غياب الردع وانخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمة الفساد مما يشجع الأفراد على الأعمال الفاسدة .

3- **مظاهر الفساد:** يأخذ الفساد أشكالا متعددة نظرا لارتباط العوامل المساهمة في بروزه و تشابكها، و سنحاول رصد أهم مظاهر و تجليات الفساد فيما يلي:

3-1- الرشوة و المحسوبية: من مرادفات الرشوة في القاموس الشعبي الإكرامية، البقشيش، القهوة، التشيبة .....إلخ و تعرف على أنها قيام الموظف بأخذ أو قبول أو طلب مقابل معين له قيمة مادية أو معنوية للقيام بعمل من اختصاصه بحكم وظيفته أو الامتناع عن عمل من اختصاصه بحكم وظيفته او الامتناع عن عمل من اختصاصه كذلك أو الإخلال على أي نحو بمقتضيات واجبات الوظيفة(15)

و للرشوة في القوانين الوضعية معان متعددة فهي أغلبها تعد اتجار غير مشروع بأعمال الوظيفة ، و تعتبر الرشوة من أخطر الجرائم و أسوأ الممارسات غير الأخلاقية التي يجب محاربتها .

أما المحسوبية فتظهر عندما يقوم المسئول الإداري بإعطاء الأولوية للأقارب و الأصدقاء و المعارف في حالات التوظيف والترقية الوظيفية وإعطاء المناقصات على المشتريات و الأعمال التجارية الأخرى دون التقيد بالقواعد والقوانين المنظمة للتوظيف و دون مراعاة اعتبارات الجدارة و المؤهلات و الاستحقاق و تكافؤ الفرص، قد أنتشر هذا النوع من الفساد بصفة كبيرة.

3-2- استغلال السلطة الوظيفية: يأتي استغلال السلطة من أشخاص لهم نفوذ قد يستغلونه في تحقيق أغراضهم الخاصة وهو استغلال لا يتفق والمصلحة العامة و يعتبر خيانة للوظيفة التي هي أمانة يجب المحافظة عليها .وتجريم استخدام النفوذ يأتي كون الجاني يظهر أن سلطته وتأثيره هي التي تتحكم في الأمور ، إذا كان

النفوذ حقيقيا فمعناه أن الجاني قد أساء استغلال السلطة أما إذا كان النفوذ مزعوما فقد أصبح قائما على الاحتيال و الغش و الإضرار بالثقة التي منحتها له السلطات .(16)

3-3 -التسيب الوظيفي: ويتمثل في مخالفة القوانين واللوائح ومن أمثلة ذلك عدم الحضور للعمل في الأوقات المحددة و الخروج قبل المواعيد الرسمية وعدم استغلال وقت العمل الرسمي لأداء الواجبات و الأعمال الرسمية، و هذا التسيب مرده حسب بعض كتاب الإدارة إلى ضعف أجور العاملين الإداريين و ارتفاع مستوى المعيشة ومن ثم فإن الموظف كثيرا ما يلجأ إلى عمل عمل إضافي ، أو يلجأ إلى الرشوة و استغلال منصبه الإداري لتحقيق عوائد مادية.

3--4الإختلاس و السرقة: والمقصود هنا سرقة المال العام أو التواطؤ في سرقته من جانب الشخص المسئول عن إدارته وحمايته من أحد أجهزة الدولة و تحويل هذا المال العام المختلس لصالح الشخص المختلس(17)،

و الاختلاس معناه الاعتداء على المال العام قد يكون بسحب قروض من بنوك عمومية بفوائد منخفضة وبدون ضمانات أو تسهيل حصول أشخاص آخرين على الحصول على هذه القروض مقابل رشوة أو عمولة,كذلك الاستيلاء على الممتلكات العامة عن طريق تزوير الأوراق الرسمية ,والواقع أن الاختلاس وتحويل المال العام يكاد يكون ممارسة يومية في واقعنا المعاش فلا نكاد نفتح جريدة أو مجلة إلا تطلعنا بقضايا الاختلاس وسرقة المال العام.

3-5 – الابتزاز:ويعني قيام الموظف في مؤسسة حكومية أوخاصة بإرغام طرف أخر على إرضائه بمكسب مادي مقابل تعهد الطرف الأول بحماية الثاني والامتناع عن مضايقته أو التوقف عن تهديده أو التشهير به أوالاعلان عن

معلومات حقيقية أو مزعومة للإلحاق الضرر والأذى بسمعة الطرف الثاني اومصالحته. (18) , ونجد هذا النوع من الفساد أي الابتزاز منتشرا في المجتمعات التي تتشابك فيها العلاقات التجارية و المالية بين الأفراد وتزداد فيها حركية الأموال والنشاطات الاقتصادية .

3-6- التهرب الجبائي و الجمركي:ويعتبر وجه من أوجه الفساد المالي الشائع ونعني به تهرب الأفراد عن دفع الأقساط الضريبية بعد التصريح بالأرباح والتصريح الكاذب وهو المظهرالأكثرشيوعا ,وهناك التهرب الجمركي وهو ناتج عن وجود شبكة من الأعوان و المسؤولين المساهمين فيه ,وذلك نجد وثائق البنك العالمي تضع مؤسسات الجمارك وإدارة الضرائب على رأس دوائر الفساد الكبير لما لها من انعكاسات على الأسعار وعلى مدا خيل الدولة وعلى المنافسة الشريفة. وقد أصبح العديد من العاملين في الإدارات الجبائية و الجمركية محل متابعات قضائية نظرا لتورطهم في قضايا متعلقة بالفساد .

4 – أثار الفساد :للفساد أثارا سياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية مدمرة للمجتمعات و الدول,وتختلف أثاره وفقا لدرجته وطبيعته,فالفساد يصرف انتباه أولئك الذين يقومون به بعيدا عن الأهداف الحقيقية للدولة و الجهاز الإداري وكلما تأصل الفساد في إحدى المؤسسات امتدت أثاره إلى مؤسسات أخرى. وسنحاول فيما يلي التطرق إلى أهم أثار الفساد:

4-1 – يضرب الفساد الإداري مصداقية الدولة والجهاز الإداري بل قد يخل بالثقة في النظام السياسي ككل حيث يمهد لحدوث قلاقل واضطرابات تهدد الأمن والاستقرار السياسي في دولة, فالفساد يعرقل سير المرافق العامة ويحولها عن أهدافها ومن ثم تهتز ثقة المواطن . (19), وخير مثال على ذلك الثورات

التي تشهدها بعض البلدان العربية كتونس ومصر و الأردن و اليمن..الخ والتي تحمل شعارات مناهضة للفساد ومطالبة بمحاسبة المفسدين.

4-2 – يؤدي الفساد إلى الانحراف بالأهداف و السياسات التنموية ويعيد توجيه الموارد الحكومية إلى مجالات وفئات غير مستهدفة ذلك أنه في ظل بيئة فاسدة لا يمكن الوصول إلى الأهداف المرسومة لسياسة التنمية ، فكثيرا من السياسات و البرامج الموجهة لخدمة فئات محرومة في المجتمع كبرامج التشغيل الموجهة للشباب و برامج الدعم الموجهة للفلاحين وجه كثيرا منها الى غير وجهتها واستفاد منها فئات أخرى متمكنة في دهاليز الإدارة و لها شبكة من العلاقات المصلحية.

4-3 – يؤدي الفساد إلى زيادة التكاليف وإضعاف جودة البنية الأساسية و الخدمات العامة ويدفعا لأفراد الفاسدين إلى السعي للربح السريع وغير المشروع بدلا من إتقان الأعمال وانجازها وفق المعايير المتفق عليها، وان هذا الأمر أصبح ظاهرا للعيان و لايحتاج الى تدليل حتى لدى العامة من الناس،فكثيرا من المرافق و الانجازات بنيت على غير المعايير المطلوبة فيها نتيجة التحايل في مواد الانجاز من طرف المقاولات وبالتواطؤ مع الهيئات الرقابية في أحيانا كثيرة، وهذا يؤدي الى زيادة التكاليف وهدر الموارد والإمكانيات وضياع الوقت مما يفقد المجتمع فرص التنمية و التقدم.

4-4 – يؤدي التهرب الجبائي إلى إضعاف ميزانية الدولة ويخل بالمنافسة الشريفة بين الشركات و المؤسسات ويحرم الدولة من إيرادات مهمة, كما يؤدي الاختلاس وتهريب الأموال الى فقدان الثقة لدىالمستمر الأجنبي وحتى الوطني . (20) وقد أصبحت مؤشرات الفساد التي تنشرها منظمة شفافية دولية

وترتيب الدول وفق هذه المؤشرات أحد أهم العوامل التي تحدد وجهة الاستثمار العالمي.

4-5 – يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ويؤثر سلبا على الطبقة الفقيرة في المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.ويعتبر هذا العامل الى جانب عوامل سياسية أخرى كغياب الديمقراطية والإقصاء السياسي أحد أهم العوامل التي جعلت بعض البلدان تعيش حالة من الثورة على الأوضاع السائدة من أجل تحقيق تساوي الفرص في المجتمع و التقليل من الفوارق الاجتماعية الحادة التي تضر بتماسك ووحدة المجتمع، ومن ثم استقرار الدولة وتطورها.

5– طرق معالجة الفساد: تحولت قضية الفساد في الدول النامية من مجرد قضية محلية إلى قضية تحضي باهتمام الدوائر السياسية الحكومية و الهيئات و المؤسسات الدولية ، و أخذت القضية تأخذ حيزا مهما في سلم الأوليات الحكومية و في برامج الأحزاب السياسية نظرا لما يترتب على تفشي هذه الظاهرة من أثار سلبية بالغة الضرر بالمجتمع ككل,وقد وجدت الحكومات والهيئات والمنظمات الدولية أن علاج هذه الظاهرة و محاصرتها على الأقل لا يمكن أن يحدث دون اعتماد على إستراتيجيات متعددة الجوانب فالفساد لا يمثل ظاهرة منعزلة عن الإطار المجتمعي الذي ينمو فيه بل هو عرض لمشكلات قائمة، لذلك فإن أية إستراتيجية لا تؤخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت و ساعدت على نمو و تفشي هذه الظاهرة و الآليات التي تساعد على إعادة إنتاجها في مناحي الحياة المتعددة لن تكون إستراتيجية ناجحة .

ولما كان الفساد ظاهرة ديناميكية و مركبة في آن واحد فإن محاربته ينبغي أن تشمل العديد من الجبهات و ليس جبهة واحدة، بالإضافة إلى أن الحرب على الفساد لا تحسم خلال شهور أو سنوات قليلة ، وتبدأ التدابير العلاجية للفساد بضرورة الاعتراف بوجود مشكلة الفساد و آثارها السلبية في مختلف جوانب الحياة ثم وضع الإستراتيجيات المناسبة لذلك ، و هناك محاور يجب مراعاتها عند وضع أي إستراتيجية لمكافحة الفساد يمكن إجمالها فيما يلي:

محور توسيع رقعة الديمقراطية الفعلية والمسائلة والشفافية في تسيير الشأن العام و يقتضي ذلك توسيع دائرة الرقابة و دور منظمات المجتمع المدني لتحقيق درجة أكبر من الشفافية في العقود الدولية والمحلية و اتفاقيات المعونة للقضاء على ما يسمى الفساد الكبي ، و ليس هناك شك بأن الضامن الأساسي لحل مشكلة الفساد هو التداول على السلطة، حتى لا يعشش الفساد لمدة المدة أطول و يتم توارثه و التستر عليه، وهنا يبرز دور الإعلام و الصحافة في تسليط الضوء على الفساد الكبير الموجود في أعلى المواقع مع توافر الضمانات القضائية اللازمة لحماية الصحفي ورجل الإعلام، .(25)

محور الإصلاح الإداري و المالي و ذلك بوضع القوانين والضوابط اللازمة لمنع التداخل بين مقتضيات المصلحة العامة المصالح الشخصية وحتى لايبقى الغموض في القوانين ذريعة للبعض لتفسيره خدمة لمصالحه الخاصة، بالإضافة الى ضرورة الشفافية في المعاملات البنكية خاصة في منح القروض و التمويلات.

محور إصلاح هيكل الأجور و التعويضات للموظفين حتى يمكن محاصرة الفساد عند أدنى المستويات و حتى تصبح الأجور أداة للعيش الكريم مما يساعد في زيادة في زيادة حصانة صغار الموظفين إزاء الفساد و المفسدين.

وغني عن القول أن محاصرة الفساد و تقليص مساحته يقتضيان التحرك على المحاور الثلاثة في وقت واحد فإن إصلاح هيكل الرواتب و الأجور و تحصن الموظف العام لا يكفيان وحدهما سوى للقضاء على الفساد عند القاعدة فقط ، بينما يحتاج القضاء على الفساد الكبير عند القمة إلى توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية و المحاسبة و الإصلاح الإداري و المالي الشامل(26)

و هذه المحاور المطروحة لمعالجة مشكلة الفساد بل يجب أن تصاحبها إصلاحات أخرى مساعدة نوجزها في الآتي:

- ضرورة زيادة العقوبات على جرائم الفساد التي تم اكتشافها لتقليل معدلاتها حيث تؤدي آلية الرقابة والعقاب في كثير من الأحيان إلى تقليص الفساد، و يمكن أن يتم ذلك من خلال زيادة شفافية القوانين و القواعد وزيادة كفاءة النظام القضائي (27)،ورغم ذلك فإننا نعتقد أن وجود ترسانة من القوانين لا يقضي على الفساد بدليل أن جل البلدان النامية تتوفر على قوانين لمحاربة الفساد ولكنها غير مطبقة كما أنها قد تستعمل أحيانا للقضاء على المنافسين السياسيين و المعارضين و ذلك بتوجيه تهم الفساد.

ينبغي إصلاح الاقتصاد الوطني من خلال تحرير و الغاء القيود والتنظيمات الحكومية و تحرير السياسات بما يقلص من تدخل البيروقراطيين و يصبغ الممارسة الشفافة على النشاطالاقتصادي.

خلق الوعي لدى أفراد المجتمع حول التكلفة الاجتماعية الهائلة للفساد من خلال استعمال وسائل الإعلام و تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني التي تنشط في هذا الميدان ، كما يجب إن تتبنى القيادات السياسية العليا في المجتمع مكافحة الفساد ضمن مبادئ المسؤولية و الشفافية و النزاهة.

يجب التأكيد على المعايير الموضوعية الخاصة بالكفاءة و الجدارة فيما يتعلق بتعيين الموظفين ذلك أن الفساد يبدأ أحيانا بطريقة تعيين العاملين في المناصب الإدارية باستخدام معايير القرابة و الولاء و الجهوية مما يؤدي إلى وصول العديد من الأفراد غير الأكفاء إلى مناصب المسؤولية ومن ثم تساهم هذه الطريقة في التوظيف في غرس بذور الفساد .

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الورقة التطرق إلى ظاهرة الفساد و مختلف التعريفات التي أعطيت لها و لاحظنا أن الفساد ظاهرة مركبة لها جوانب متعددة فهي ظاهرة سياسية اقتصادية اجتماعية و ثقافية ومن ثم فإنه من الصعب إيجاد تعريفا شاملا و مانعا فالفساد يعرف وفق زاوية الدراسة.

كما لاحظنا أنن الفساد له أسباب عديدة و متداخلة يصعب الفصل بينها ،و أن له أثارا مدمرة على بنية المجتمع و استقرار الدولة و نمو اقتصادها و تنعكس هذه الآثار على المستويين المحلي و الدولي و عليه فإن وسائل معالجة هذه الظاهرة ومحاولة الحد من آثارها تقتضي اعتماد إستراتيجية موضوعية وواضحة المعاني و طويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار كل مناحي الظاهرة و تأثيرها ، و بالتالي فإنه لا مناص من التعاون الدولي و الإقليمي في توحيد الجهود لمحاصرة الفساد و التقليل من آثاره ،من جهة أخرى نستطيع القول أن جوهر الفساد هو فساد الإنسان و بالتالي يجب الاهتمام به من خلال تقوية القيم الدينية التي تحرم الفساد و تجرم المفسدين من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية أي الأسرة و المدرسة و المسجد و الجامعة ووسائل الإعلام لتقوية الجوانب الخلقية التي تحث على السلوك السوي البعيد عن كل أعمال الفساد كما يجب الاهتمام بالفرد العامل من خلال ضمان أجر جيد يضمن له العيش الكريم و يحصنه عن الإغراءات ، ويجب كذلك إقامة دولة القانون التي يتم فيها التداول على السلطة و تمارس فيها أعمال الرقابة و المسائلة ، و تسلط فيها العقوبات على المفسدين من خلال جهاز عدالة قوي و مستقل عن كل الضغوطات .

قائمة المراجع :

1- أ د محمد أحمد صالح , التعريف بالفساد و صوره من الوجهة الشرعية , مجمع أعمال مكافحة الفساد الجزء 1 , مركز الدراسات و البحوث الأكاديمية نايف للعلوم الأمنية 2003 , ص 122

2- القرآن الكريم , سورة الروم , الآية 41.

3- القرآن الكريم, سورة البقرة , الأبية 205.

4- القرآن الكريم, سورة القصص , الآية 77 .

5- القرآن الكريم,سورة الفجر ,الآية 12.

6- د.عطية حسين أفندي , الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة , الفساد و التنمية , ورقة قدمت إلى ندوة الفساد و التنمية , جامعة القاهرة , مركز دراسات و بحوث الدول النامكية , 1996 ص 41. .

7-نفس المرجع السابق , ص.41

8- أحمد رشيد , الفساد الإداري – الوجه القبيح للبيروقراطية العربية , القاهرة , مطبوعات دار الشعب 1986 , ص..85

9- أ. د جعفر عبد السلام علي , التعريف بالفساد من لوجهة الشرعية , مجمع أعمال ملتقى مكافحة الفساد , مرجع سابق , ص.55

10- أ.د غالم جلطي , قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد , مجلة العلوم الانسانية ، العدد 21 , مارس 2005 , ص.9

11- د عماد الدين إسماعيل مصطفى نجم , ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة , رسالة ماجستير جامعة القاهرة , كلية الاقتصاد و العلوم السياسية , قسم الإدارة العامة , 2003,ص.32

12-المرسي السيد حجازي , التكاليف الاجتماعية للفساد , مجلة المستقبل العربي , العدد 266 , أفريل 2001 , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ص 25 .

13- د عبد الله بن الكريم السالم , الفساد الإداري في الدول النمامة , مجلة البحوث الإدارية , السنة الثانية , العدد 2003 , ص. 305.

14- د عبد الفتاح خضر , جرائم التزوير و الرشوة في المملكة العربية السعودية, مطبعة السفسر 1989, ص .233.

15- نفس المرجع السابق , ص. 233

16- مصطفى عمارنة , فائز الصباغ , الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية , حالة الأردن , مجمع أعمال , مرجع سابق , ص.9

17- نفس المرجع السابق , ص.9

18- عماد الدين اسماعيل مصطفى نجم , مرجع سابق , ص.35

19- د. عطية حسين أفندي , مرجع سابق , ص59..

20- بشيؤ مصطفى , الفساد الاقتصادي و أثاره المدمرة , مجلة العربي , العدد 565 , ديسمبر 2005 ص.26

21- محمود عبد الفضيل , مرجع سابق , ص. 85

22- نفس المرجع السابق , ض 85

23- نفس المرجع السابق , ص 85

24- المرسي السيد حجازي , مرجع سابق , ص 33